الصهاينة مستمرون في نهب نفط السويس

"نفطون" الصهيونية مصممة على الاستمرار في خططها البعيدة

بالرغم من اتفاقات كمب ديفيد ، واتفاقية الصلح المنفصلة بين الكيان الصهيوني ونظام السادات الخائن ، وتعهد الصهاينة بالانسحاب من سيناء المحتلة ، فان المؤسسات الصهيونية ومنها شركة « نفطون » الصهيونية تستمر في اعمالها الاعتيادية وتوفير مستلزمات برامجها بعيدة المدى ، فشركة «نفطون» كما ذكرت اذاعة العدو - بالعبرية - في الاسبوع الماضي نقلا عن صحيفة « هآرتس » مصممة على الاستمرار في حفرياتها وتنقيباتها عن النفط في خليج السويس وسيناء ، ولم تلغ برامجها ومنها البرنامج القاضي بجلب برج اخر للتنقيب عن النفط في الخليج . وقالت الصحيفة ايضا ان الشركة انفقت على التنقيب في الخليج حتى الان مبلغ ٦٢ مليون دولار ، ولكن - تضيف الصحيفة - مداخيل النفط الذي استخرج من الابار المكتشفة تخطت معظم النفقات ولم تقل الصحيفة - طبعا - مدى هذا التخطي .

وكانت سلطات العدو قد ذكرت في اواخر الشهر الماضي انه تم اكتشاف حقل جديد للنفط في خليج السويس ، واطلقت عليه اسم « ياعيل » ،وذكرت اذاعة العدو بانه سيعرف لاحقا حجم الحقل الجديد وكمية النفط التي يمكن استخراجها منه بعد اجراء عمليات الفحوص اللازمة خلال فترة قصيرة . وحددت وكالة الانباء الفرنسية مكان الحقل نقلا عن فنيين صهاينة بالمياه الاقليمية لسيناء في خليج السويس شمالي ابار « علما » التي تستغل حاليا ، وتقع في قطاع « الطور » جنوب غربي سيناء .

النفط المنهوب

في شهر تموز الماضي قام وزير الطاقة الصهيوني يدعون بات (ليكود - احرار) بجولة تفقدية في حقول النفط بخليج السويس ومناطق التنقيب ، وقال مراسل اذاعة العدو ان الوزير كان مسرورا جدا بالجهد الضخم المبذول في التنقيب واستخراج النفط باقصى ما يمكن من قدرة وسرعة .

وفي هذا الوقت بالذات بدأ في حفر بئر جديدة واقعة بجوار حقل « علما » في منطقة الطور ايضا . وقد عملت على البئر سفينة حفر جديدة استجلبها العدو خصيصا ، ويؤمل استخراج النفط بأسرع وقت من هذه البئر التي يتوقع خبراء النفط الصهاينة وجود كمية كبيرة من النفط فيها .

كما كانت زيارة وزير الطاقة مناسبة للبدء بحفر بئر « علما - ٥ » في حقل علما بواسطة سفينة - برج حفر دعيت « ريح - ٥ » .

وذكر مراسل اذاعة العدو بانه يستخرج حاليا من خليج السويس ٢٠ الف برميل من النفط يوميا ومن الابار التالية : « علما - ٢ و ٣ و ٤ » وبئر قريبة من حقل علما هي « ب - ١ » . واضاف بأن هذا النفط المستخرج يعطي ٥ ملايين ليرة اسرائيلية يوميا لخزينة الكيان الصهيوني . ويؤمل ان يزداد الانتاج بنسب متضاعفة وكذلك الايرادات .

حقول في سيناء

النفط والعائدات

تقع حقول « علما » على بعد ٤٥ كيلومتر جنوب شرقي الطور . وبدأ في التنقيب والاستخراج فيها من قبل تعاون بين « شركة النفط الوطنية الاسرائيلية - نفطون » التي يرأسها الجنرال « اسرائيل ليئور » والشركة الاميركية «سوبيريور» وبعض الشركات الاميركية الصغيرة ومنها شركة اليهودي الاميركي الثري « بيل لويت » في شمال وجنوب خليج السويس . وقال الصهاينة ان هذه الابار ستمكن الاقتصاد الاسرائيلي من الوقوف على قدميه . وقد تدفع بالكيان الصهيوني لان يكون « بلدا » نفطيا ، عوضا عن اخواجه من ازمته المالية بما تجلب من عملة صعبة .

ومع ان الحقول تقع في المياه الاقليمية لسيناء وبالتالي هي مصرية ، فان السلطات الصهيونية لم تجد صعوبة في بيع النفط المستخرج وذلك للمساعدات الاميركية في هذا الصدد ، كما انها تخزن النفط في مخازن احتياطية في « اسرائيل » وبكميات كبيرة تقرب من نصف الانتاج اليومي .

ومن الملاحظ ان عائدات مبيعات النفط كبيرة ، فمن بئري « علما - د و ٣ » يربح العدو ١،٢٥ مليار دولار اميركي سنويا (الربح يقتسم ٧٥ بالمئة لنفطون و ٢٥ بالمئة للشركة الاميركية) ، وهذا الرقم وحده يشكل ١٢ بالمئة من ميزانية العدو للسنة المالية ٧٧ - ٧٨ .

ومع ذلك فان حاجة العدو للنفط كبيرة ومتزايدة ، فهو يستهلك حوالي ٢٠٠ الف برميل يوميا وينفق حوالي ٧٠٠ مليون دولار سنويا على واردات النفط .

افاق المستقبل

حين سئل الجنرال ليئور مدير نفطون عن توقعاته لما بعد الانسحاب من سيناء ، قال بثقة : ان كل دول العالم يتم فيها توزيع الحقوق النفطية بين الشركات الاجنبية واصحاب الارض . وهذا ما يجب ان يكون عليه الوضع في سيناء في حالة التوصل الى سلم حقيقي ، وعلى هذا يجب ان تنال « نفطون » جميع حقوقها من المصريين بان تكون شريكة في كل شيء . واضاف بخبث : « ثم ان مصر لن تمانع في ان تكون لها شركاء اميركيون كشركة سوبيريور » .

نسب عمال الضفة والقطاع في « الاقتصاد الاسرائيلي »

■ صرح مدير الخدمات العمالية في الهستدروت الصهيوني ياروخ مكلاي ، ان قضية عمال « المناطق » ، اي في الضفة وغزة ، العاملين في « اسرائيل » قد تحولت الى مشكلة « قومية » وذلك بسبب نسبة عددهم الاجمالي الى المرافق الانتاجية الاقتصادية ، ونسبهم العددية في بعض الفروع .

وقال ان الذين يعملون في « اسرائيل » يبلغ عددهم حوالي ٦٥ الفا تقريبا ، وهذا العدد يساوي ٥،٥ بالمئة من عدد العمال الاجمالي ، ويشكلون ثلث عمال البناء ، وربع عمال الزراعة ، وخمس عمال الصحة في اعمال النقل ، وسبع عمال الصناعة .

ومن الملاحظ ان انتشار العمال العرب وسيطرتهم على الانتاج المادي اصبح يقلق الصهاينة ، ففي عيد الفطر الماضي توقفت الاغلبية الساحقة من النشاطات الانتاجية بسبب تغيب العمال العرب ، وهذا ما دفع الصهاينة للتفكير في امكانية انهيار النشاط الاقتصادي في اسرائيل ان توقف هؤلاء عن العمل دفعة واحدة ولمدة طويلة . ومن جانب اخر يقلق الصهاينة لان شعارهم حول (العمل العبري) اصبح عديم الوجود ... وهو الذي اعتبر ركيزة للمشروع الصهيوني على ارض فلسطين .

سركيس يلقي رسالته

رسالة سركيس في ٢٣ ايلول

"العلاجات الامنية المرحلية" هدفها تحقيق "الامن الذاتي" للمناطق الانعزالية

بين مؤتمري كمب ديفيد والتصدي والصمود ، وبمناسبة الذكرى الثانية لتسلمه منصب الرئاسة الاولى ، اذاع الرئيس اللبناني في ٢٣ ايلول من الشهر الجاري رسالته المتلفزة التي تعرضت لعدة مواضيع كان ابرزها تأمين « الامن الذاتي » للجبهة الفاشية في مناطق سيطرتها ضمن الخطة الامنية الرسمية التي تعتمدها السلطة والتي عرضها سابقا رئيس الجمهورية على رئيس حزب الكتائب بيار الجميل ونال موافقته عليها .

وكانت رسالة سركيس قد تضمنت :

- العمل على التوفيق بين مختلف النزعات بين فريق من اللبنانيين كان وما برح يتخوف على مصيره ... وبين فريق اخر من اللبنانيين كان وما برح يشكو انتقاص حقوقه واهمال مطالبه .
- الدولة ضعيفة وهي بحاجة لدعم اللبنانيين .
- قوة لبنان تقوم على ثلاثة اركان اساسية : وحدته الداخلية ، علاقاته العربية ، وصداقاته الدولية . وقوة لبنان في ان يكون له جيش من كل الوطن وان يتطور الى دولة عصرية قائمة على لامركزية ادارية وانمائية ...
- اعلان الرفض القطعي والجازم لاي تسوية تقوم على توطين الفلسطينيين في لبنان .
- حل الازمة اللبنانية لا يمكن ان يكون بالنتيجة الا حلا سياسيا واما العلاج بالوسائل الامنية فليس غير تدبير مرحلي .
- بقاء القوات العربية لا يزال في الوقت الحاضر من الضرورات التي تفرضها سلامة الوطن وأمن الدولة .
- توجيهات لاتخاذ مجموعة من التدابير الامنية تقوم بشكل اساسي على زيادة مسؤوليات الجيش اللبناني وقوى الامن الداخلي تدريجيا في بعض المناطق . ويبدو ان رئيس الجمهورية اللبنانية الذي يسير بخطى دقيقة وحذرة في الظروف الراهنة يحاول في رسالته طمس طبيعة الصراع الفعلي في لبنان عبر تصويره النزاعات بأنها بين مسلم ومسيحي وليس بين اقلية تتمتع بكافة الامتيازات وتنتمي للطائفتين وبين أغلبية لبنانية مستغلة (بفتح الغاء) من هذه الاقلية . وطبعا ليس المطلوب في هذا المجال ان يتكلم الرئيس الحقيقة رغم انه وعد « بالمصارحة بالحقائق » ، لانه بمجرد اعلانها ينتفي دوره كممثل للاقلية وبالتالي لن يعود رئيسا للجمهورية طالما ان هذه الاقلية تتحكم بكل مقدرات البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية ... وهو أمانة لهذا الوضع ولقناعته التامة به يطلب من اللبنانيين دعم الدولة الضعيفة حتى تصبح قوية وقادرة فيما بعد على ضرب الحركة الشعبية اللبنانية (اذا ما حاولت ان ترفع رأسها ومطالبها) لصالح الاقلية الرجعية في لبنان وتثبيت سلطتها عبر « جيش من كل الوطن » . والقول بتمثيل سركيس للرجعية اللبنانية لا يعني انه لا يمثل الفاشية اللبنانية بشكل أساسي والا لماذا تم بناء الجيش وما زال يتم على نحو تستطيع الجبهة اللبنانية من خلاله السيطرة الكاملة على هذه المؤسسة القمعية تاريخيا ؟ كذلك لماذا جاءت الدعوة في هذه المرحلة للامركزية الادارية والانمائية بعد ان كانت قد طالبت بذلك باستمرار الجبهة المذكورة ؟ واذا كانت الازمة اللبنانية ما تزال مفتقدة الى الحل والرئيس نفسه يعرف ذلك ودلت تجارب السنوات الثلاث الماضية على ان هذا الحل مرتبط بحل من حلين اما الفاشي منهما واما الوطني ، فان سركيس التزم ضمنا وممارسة خط الجبهة الانعزالية وتوفير عناصر جديدة لفرض خطها عبر « الشرعية » ومؤسساتها وسياساتها . فمع ضرورة بقاء القوات العربية في لبنان اعطى سركيس توجيهاته لمجموعة من التدابير الامنية يقوم بها الجيش في بعض المناطق رغم الاعتراضات الكثيرة على طبيعة هذا الجيش وتركيبته . وبهذا يرمي الياس سركيس الى تحقيق « الامن الذاتي » للمناطق التي تسيطر عليها الجبهة الفاشية دون أن يفجر علاقاته مع قوات الردع العربية . ففي حين يتسلم الجيش الطائفي الفئوي امن هذه المناطق تتولى القوات العربية المناطق الوطنية او جزء منها وبالتالي تصبح قوات الردع غير قادرة على توجيه ضربات للمتعاملين مع الصهيونية في لبنان والا تفقد غطاءها « الشرعي » داخليا . وما الزيارة الاخيرة التي قام بها قائد الجيش اللبناني فيكتور خوري الى سوريا الا لمحاولة فرض هذه الخطة على النظام السوري قبل تقدم سركيس بطلب رسمي للتجديد لقوات الردع العربية .

والجدير بالذكر هنا ، أن تحرك السلطة الرسمية بهذا الاتجاه لم يبدأ مع ما ورد في رسالة سركيس، بل كانت السلطة منذ فترة تتحدث عن « خطة امنية رسمية » تتضمن انسحاب قوات الردع العربية وتجميعها في ثكنات كقوة اسناد للجيش اللبناني الذي تنوي السلطة انزاله الى الشارع لتولي المهمات الامنية . كما وتسربت معلومات عن « شروط رسمية » مقابل التجديد لقوات الردع تؤكدها تصريحات بيار الجميل رئيس حزب الكتائب عن الشروط الامنية للتجديد . ويصبح مع كل هذا قول الرئيس بأن « العلاج بالوسائل الامنية ليس غير تدبير مرحلي » لا يقصد منه الا حماية الجبهة الانعزالية من بعض ضربات التحجيم الموجهة اليها في هذه الفترة عن طريق تحقيق الامن الذاتي لها حتى تستطيع تركيز اوضاعها والاستعداد للانقضاض مجددا على المناطق الوطنية في مرحلة قادمة وبسط سلطانها على كل لبنان .

هكذا على ضوء الرسالة الرئاسية ومؤشراتها الضمنية ، وبناء للممارسات التي قام بها محور سركيس - بطرس بغطاء « الشرعية » لجهة بناء الجيش اللاوطني او لجهة نقل المؤسسات بعد استعصاء نقلها من المناطق الوطنية الى المناطق الانعزالية ، تصبح خطوات هذا المحور اكثر خطورة يوما بعد يوم على مصلحة الجماهير اللبنانية وقواها الوطنية ، مما يفرض على الاطراف التي تتعارض وتتناقض مع الفاشية ان ترتفع باشكال تصديها « لشرعية » سركيس وخطواته .